

اقتصاد جديد، لمجتمع المعلومات

ما سأقوله يختلف جذريا عن كل ما نقرأه ونسمعه في مجال الإصلاح الاقتصادي . فجميع النظريات و الخبرات و التوجّهات التي يعتمد عليها علماء و رجال الاقتصاد حاليا، و التي تأسست و تراكمت على مدى ما يزيد عن قرنين من الزمان (هي عمر عصر الصناعة)، كلّها لم تعد صالحة اليوم للتطبيق .. لا عندنا و لا عند الولايات المتحدة و لا عند الصين .
و الأزمة الاقتصادية الحالية المطبقة لا سبيل لمواجهتها إلاّ بفهم علاقتها بعملية التحوّل الشاملة التي يمرّ بها الجنس البشري: من حياة الصناعة، إلى حياة المعلومات .
حقائق أساسية :

- (1) الرأسمالية و الاشتراكية، هما رؤيتان مختلفتان للتعامل مع المجتمع الصناعي، و لذا فهما وجهان لعملة واحدة، هي مجتمع الصناعة .
- (2) و سقوط الاقتصاد الاشتراكي كان مقدمة لسقوط مختلف أشكال اقتصاد عصر الصناعة، بما في ذلك الاقتصاد الرأسمالي بتطبيقاته الحالية المختلفة، و سيادة نمط اقتصادي جديد، يفرضه انتقالنا من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات .
- (3) في دخولنا إلى مجتمع المعلومات، لا بد من الاعتراف بأن المشاكل التي نواجهها ليست قاصرة على المجال الاقتصادي، بل تتجاوز ذلك إلى مجالات الحياة الاجتماعية و الإدارية و السياسية، و أن هذه المجالات متبادلة التأثير . و من هنا، تظهر أهمية الرؤية المستقبلية الشاملة لمجتمع المعلومات، التي تتيح لنا تصوّر مستقبل كل مجال من المجالات .

* * *

أصل الحكاية :

لكي نفهم اقتصاد المستقبل، لا بد أن تكون لدينا القدرة على فهم جوهر اقتصاديات الماضي .. و في إيجاز شديد، دعونا نتأمّل الخطوات التالية .
- على مدى ما يقرب من عشرة آلاف سنة، ساد مجتمع الزراعة .. ما أن تعتمد حياة السواد الأعظم من شعب ما على الزراعة، حتّى تنطبق عليه مبادئ المجتمع الزراعي الذي يعتمد على نظام اقتصادي بسيط، تعمل فيه الأسرة كوحدة إنتاجية استهلاكية متكاملة .
- منذ ما يزيد عن قرنين من الزمان، و في أعقاب اختراع الآلة البخارية، التي أتاحت إنتاج السلع النمطية المتكررة على نطاق واسع للغاية، استوجب توزيعها و استهلاكها على نفس النطاق الواسع للغاية .. بدأت سيادة المجتمع الصناعي، في كل دولة اعتمدت حياة الناس فيها على الصناعة .. و سقطت مبادئ حياة المجتمع الزراعي، لتحل محلها مبادئ جديدة، هي مبادئ و عقائد المجتمع الصناعي .

- قد يكون من المفيد أن نشير إلى بعض مبادئ المجتمع الصناعي، باعتبار أنها كانت الأساس في إرساء النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لعصر الصناعة .
المبادئ و العقائد الأساسية للمجتمع الصناعي .

- (1) النمطية و الجماهيرية و التوحيد القياسي، في كل شيء .
- (2) المركزية الشديدة، و الاعتماد على هرم تسلسل الرئاسات البيروقراطي .
- (3) التخصص الضيق .
- (4) التركيز في كل شيء، في الإنتاج الصناعي و الخدمات المختلفة .
- (5) سيادة العمالة العضلية .
- (6) عشق الضخامة، و السعي المحموم لبلوغ النهايات العظمى .
- (7) ضبط الزمن، و نشوء التزامن الذي اقتضته العمليات الصناعية، و ساد حياة البشر .

المأزق المثل

عندما اندفعت الثورة الصناعية، فإرضاء مبادئها و عقائدها، وجد المسنولون و المفكرون أنفسهم في مأزق كبير، لا يقل عن المأزق المثل الذي نجد أنفسنا فيه حاليا، مع اختلاف الظروف . فذلك الذي

حدث في بداية عصر الصناعة، جاء بعد عشرة آلاف سنة من استقرار عقائد المجتمع الزراعي، ولم تكن لدي أحد خبرة قريبة سابقة يمكن القياس عليها .. فاجتهدوا .. وكان من بين ذلك، النظريات الاقتصادية الأساسية التي نكتشف اليوم تناقضها مع الواقع الاقتصادي الراهن .
لقد توزّع علم الاقتصاد خلال عصر الصناعة بين ثلاثة نماذج :

أولاً : نموذج الكلاسيكية الجديدة، وينسب إلى ليون فالراس، وهو عالم اقتصادي قام بتطبيق نظام المعادلات الأنيبة في الميكانيكا التقليدية على مجال الاقتصاد . وهو القائل بالحرية الكاملة للسوق الرأسمالية، وأن مرجع البطالة إلى تدخل الحكومة بتنظيماتها .

ثانياً : ثم النموذج الكنزي، نسبة إلى جون كينز، الذي اشتهر بنظريته الثورية حول أسباب البطالة طويلة المدى . وهو يرى أن الرأسمالية الحديثة فقدت آليات التكيف الذاتي في الأسواق، لعدة أسباب، ومن هنا كان من الضروري تدخل الحكومة لوضع ضوابط مالية ونقدية . أما التوازن الاقتصادي العالمي والتوزيع العادل للدخول، فيترك أمره إلى المنظمات العالمية .

ثالثاً : النموذج الماركسي نسبة إلى كارل ماركس . فيرى أن الرأسمالية - من حيث المبدأ - مقدر لها الفشل، نتيجة لصراع الطبقات، و سوء توزيع الدخل بين الرأسماليين و العمال .

4 عمليات انفصال

لقد كان الاختلاف الأساسي بين هذه النماذج الثلاثة، ينبع من اختلافها في تفسير عمل الأسواق التي نشأت في عصر الصناعة نتيجة لأربع عمليات انفصال مستجدة على حياة البشر :

سوق العمل : كان وليد الانفصال بين العاملين و أصحاب العمل .

سوق البضائع : كان وليد الانفصال بين المستهلكين و المنتجين .

سوق المال : كان وليد الانفصال بين المدخرين و المستثمرين .

أما عملية الانفصال الرابعة فقد كانت انفصال الإنسان عن الطبيعة، نتيجة للطريقة التي تعاملت بها الصناعة مع البيئة .

ما الذي عرفناه ؟

كان ذلك هو المأزق الكبير الذي واجهه المسنولون و المفكرون في بدايات عصر الصناعة، في مواجهة التغيرات الكبرى التي سادت مختلف مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية .. فما هي طبيعة المأزق الحالي الذي نجد أنفسنا فيه ؟ .

قبل أن نجيب على هذا لسؤال، يجب أن نعترف بأن الذي نحن فيه، أهون بكثير من ذلك المأزق الذي وجد فيه السابقون أنفسهم .. فنحن لدينا التالي :

* معرفة دور التكنولوجيا الكبرى السائدة في إرساء نظم الحياة المختلفة .. عرفنا هذا في نموذج عصر الزراعة، ثم عرفناه ثانية في نموذج عصر الصناعة .

* عرفنا بالتحديد المبادئ و العقائد التي قام عليها مجتمع الصناعة، و شاهدنا بالتصوير البطيء وقائع نشوء و تداعي تلك المبادئ و العقائد، على مدى عصر الصناعة و حتى منتصف القرن العشرين .

* عرفنا أن التغيرات الكبرى - والتغيرات الحالية بالتحديد - لا تتم وفقاً للأحلام و الأمانى، و لا وفقاً لأي مدن فاضلة نرسم معالمها، لكنّه تتم نتيجة شيوع الاعتماد على تكنولوجيات معلوماتية كبيرة جديدة (مثل الكمبيوتر، و وسائل الاتصال المتطورة، و الإنسان الآلي أو الروبوت) .

هذا هو الذي عرفناه، و كان المفروض أن يوشّر لنا بوضوح على مسار التغيير المرتقب، لكننا مع نوع تعليم عصر الصناعة الذي تلقيناه، و غياب ممارسة التفكير الناقد، و ضعف القدرة على ممارسة التفكير الابتكاري، افتقدنا الرؤية المستقبلية الشاملة، التي يمكن أن نعتمد عليها في فهم التحول الحالي إلى مجتمع المعلومات، و انعكاساته على مجالات حياتنا المختلفة .. و من بينها المجال الاقتصادي .

و دعوني أفسح المجال في هذا لأستاذ رياضيات ياباني و مفكر مستقبلي، التقيت به في مؤتمر دراسات مستقبلية في برشلونة، منذ عقدين تقريباً، هو الأستاذ كاورو ياماغوشي .

التحول التكنولوجي

من الميكانيكي إلى الميكاتروني

يقول كاورو ياماغوشي :

التحول من الاعتماد على التكنولوجيا الميكانيكية خلال عصر الصناعة، إلى تكنولوجيا جديدة، هي التكنولوجيا الميكاترونية (أي الميكانيكية - الإلكترونية)، فرض تصورا للاقتصاد في مجتمع المعلومات، يختلف عن التصورات التقليدية التي عرفها مجتمع الصناعة .. و لكي نفهم هذا بشكل أوضح نقول :

(1) التكنولوجيا الجديدة، يحل فيها الإنتاج حسب الطلب، و إعادة تدوير المصنوعات، و الاعتماد على المعرفة .. محل الإنتاج على نطاق واسع، و ما ترتب عليه من تلويث للبيئة، و استنزاف للموارد الطبيعية .

(2) الاقتصاد الجديد، تحل فيه المواد الخام مع البيانات و أشكال الطاقة المتنوعة .. محل المواد الخام و أدوات الإنتاج و طاقة الحفريات و العمالة .

ما الذي يترتب على تحولنا من الصناعات الميكانيكية، إلى الميكاترونية ؟ :

أولا : يصبح الإنتاج حسب الطلب، و وفقا له، معتمدا على المشاريع الإنتاجية الأصغر حجما، المهياة لسرعة الإحلال و الإبدال، نتيجة للتغيرات السريعة في الأسس التكنولوجية، و من هذا المنطلق يمكن أن نعامل أدوات الإنتاج كجانب من المواد الخام المتغيرة .

ثانيا : لأن الإنسان الآلي المبرمج إلكترونيا (الروبوت)، و الذي هو متعدد الوظائف، سيصبح أهم أدوات الإنتاج، فإعادة برمجة عمله (أي تغيير معلوماته) تصبح من بين المدخلات الرئيسية . من هذا ، يمكن أن نعامل أدوات الإنتاج كجانب من المعلومات .

ثالثا : النظام الاقتصادي الجديد يعتمد على الإدارة الذاتية و المشاركة، لذا تصبح أدوات الإنتاج و التحكم فيها خلال العملية الإنتاجية غير ضرورية بالمرّة، لأن الإنسان المنتج سيصبح سيد هذه الأدوات .

العمال .. كمدخلات معلوماتية !

لهذه الأسباب التكنولوجية و الاجتماعية مجتمعة، لن يعود لأدوات الإنتاج دورها القديم كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج، و من المحتمل أن يتحوّل صراع القوّة الحالي مع مالكي أدوات الإنتاج، إلى صراع مع مالكي المعلومات، و الذين يتحكمون فيها، كما يحتمل ظهور طبقة جديدة من حائزي المعلومات كطبقة مسيطرة .. و هذا يعني أن ملكية المعلومات و المعارف ستصبح مصدرا جديدا للقوّة

و الثروة، كما كانت ملكية أدوات الإنتاج و رأس المال في الاقتصاد الرأسمالي الصناعي .

عندما يتحوّل البشر إلى موردين للعمل العقلي، يتم التعامل مع العمل باعتباره إحدى المدخلات المعلوماتية .. و بمعنى أدقّ : لن يصبح العمال في ظل النظام الاقتصادي الجديد، ملحقا لأدوات الإنتاج، بل يصبحون مالكين لوحدات إنتاج، و أسيادا لأنفسهم، لأول مرّة في التاريخ .

من الذي يتحكّم ؟ ..

إذا ما كانت الخدمات و المعلومات هما الإنتاج السائد في مجتمع المعلومات، فيمكننا أن نستخلص أعلى كفاءة إنتاجية منهما، بترك المنتجين يديرون بأنفسهم عمليات الإنتاج، فلن يكون هناك دافعا لهم على إنتاج الخدمات و المعلومات بكفاءة سوى دوافعهم الخاصة و من ثم : تصبح الإدارة الذاتية، أكثر التنظيمات كفاءة للوحدات الإنتاجية .. على شكل تعاونيات عمالية، و جمعيات تعاونية، و أعمال صغيرة، من خلال القطاع الثالث (غير الخاص و غير العام مثل قطاع الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصي) .

خصائص المعلومات

ما هي خصائص المعلومات، من حيث تميّزها عن البضائع و الخدمات ؟ .

البضائع : عملية إنتاجها يمكن أن تنفصل عن عملية استهلاكها و استثمارها، و على ذلك فالبضائع يمكن أن تخضع للمبادلة - و الأفراد بحيازتها - و للاستهلاك و التراكم . و تراكم البضائع يصبح بالتبعية مصدرا أساسيا بالنسبة لمالكها .

هذه القابلية للتراكم، مع الملكية الخاصة، أرسنا قواعد الاقتصاد الرأسمالي .

الخدمات : إنتاجها لا ينفصل عن استهلاكها، لذا، يمكن الأفراد باستخدامها، لكنها لا تتراكم . (الذي يجمع بين البضائع و الخدمات إمكان الأفراد باستخدامهما) .

المعلومات : يمكن أن ينفصل إنتاجها عن استهلاكها (و من ثم يمكن أن تخضع للملكية الخاصة) . و المعلومات يمكن أن تتراكم (لتصبح معارف)، و بهذا يمكن للمعرفة أن تصبح مصدرا جديدا للثروة .. و مع ذلك المعلومات و المعارف لا يمكن الأفراد باستخدامها، عن طريق من يستهلكها أو يشتريها .

و لكي نميز بين خصائص المعلومات و خصائص البضائع و الخدمات نقول :

- بائع المعلومات يمكن أن يواصل استخدامها بعد بيعها، و هذا يعني أن المعلومات يستحيل أن تنتقل نهائيا من منتجها إلى شاريها .
- من الممكن استنساخ المعلومات بشكل حرّ، و بذلك يصبح الذي يشتريها هو مستهلكها، و منتج نسخها في نفس الوقت . (تكلفة النسخ هامشية) .
- المعلومات ما أن يتم إنتاجها، حتى يصبح من الممكن تقاسمها دون تكلفة إضافية . كما أن تكلفة الوصول إلى المعلومات تتناقص باستمرار مع تزايد عدد الأفراد المتشاركون فيها .
- الخاصية الرئيسية للمعلومات، و التي تميزها عن البضائع و الخدمات هي : المشاركة، مع تناقص متوسط التكلفة .

بضائع و خدمات معلوماتية

خاصية المشاركة، ستجعل من الصعب تناول المعلومات كسلعة، مثل البضائع و الخدمات في اقتصاد السوق الرأسمالية .. لأنها تفقد الخاصية الأساسية للسلعة و هي : القابلية للأفراد بالاستخدام . و هذا يعني أن خاصية المشاركة تقود إلى هدم أساس نظام الاقتصاد الرأسمالي، الذي يقوم على الملكية الخاصة .

أضف إلى ذلك أن البضائع و الخدمات التي كانت الإنتاج السائد للتكنولوجيا الميكانيكية، ستصبح أيضا وثيقة الصلة بالمعلومات .. و هكذا تتحول البضائع و الخدمات، إلى بضائع معلوماتية، و خدمات معلوماتية .

بين " الحيازة " .. و " الملكية الخاصة "

من المعروف أن تبادل البضائع هو في جوهره تبادل حق التفرد بالاستخدام، أي تبادل الملكية . لذا كان من الضروري أن تنشأ الملكية الخاصة من أجل ضمان و تأكيد عملية التبادل، و أن تصبح الملكية الخاصة أساسا قانونيا للحضارة الصناعية .

و يرى بعض المفكرين المستقبلين أنه كما قامت الحضارة الصناعية على مضمون الملكية الخاصة في مقابل الملكية الجماعية، سيقوم مجتمع المعلومات على مضمون " الحيازة " .

و لكن، بماذا تختلف " الملكية الخاصة " عن " الحيازة " ؟

الملكية الخاصة، تشير إلى الحق المطلق لوضع اليد على أملاك، عبر المكان و الزمان (مثل ذلك امتلاك شركة في دولة أجنبية حيث لا نعيش، و أن نتحكّم فيها حتى بعد وفاتنا من خلال ما نوصي به) .

أما الحيازة ، فتشير إلى الحق الخاص بالتصرف في الممتلكات، فقط لألئك الذين هم في حالة إدارة حقيقية لها، و من ثم الذين يشاركون فيها . و بكلمات أخرى، الحيازة هي ملكية خاصة محكومة بزمن و مكان معينين .. أي هنا و الآن فقط .

المبادئ الثلاثة للحيازة

المبدأ الأول : الحيازة الأوتوماتيكية لوحدّة الإنتاج في زمن المشاركة . و هذا يعني أنه عندما ينضم العاملون المشاركون إلى المؤسسة الإنتاجية، يصبحون بشكل آلي حانزين لهذه الوحدّة الإنتاجية، و يشاركون في الإدارة الذاتية بشكل ديموقراطي . و من ثم لا يمكن فصل عامل مشارك رغم إرادته .

المبدأ الثاني : إنتهاء الحيازة أوتوماتيكيا بمجرد ترك العمل . و بدهاة، يتم فقدان الحيازة عند الوفاة

المبدأ الثالث : حيازة الوحدات الإنتاجية كبيئة طبيعية، و ملاذ، و موطن . فكل فرد في اقتصاد مجتمع المعلومات يحق له أن يخلق - أو يبحث بحرية - عن أنسب ملاذ أو بيئة طبيعية، في إطار الحيازة . لكن، من غير المسموح لأي فرد أن يكتسب منافع اقتصادية، لمجرد الحيازة في حد ذاتها . و من ثم، ليس من الممكن للعامل المشارك أن يحصل على منافع اقتصادية، إلا من خلال الإنتاج، و صافي التدفقات (أي بالاستهلاك و استثمار البضائع) .. و لكن، ليس عن طريق تبادل ملكية الأسهم، أو تبادل وحدات الإنتاج ذاتها .

* * *

كلام غريب ! ..

كلام غريب و جديد .. أعرف، و لكنّه حقيقي و مفيد ! ..

و إذا كنت تجد صعوبة في تقبل ذلك الجديد، فعليك أن تهيبّ نفسك للتعامل مع ما هو مماثل عندما نفكر في مستقبل :

- الحكم و الممارسة السياسية .

- الإعلام .

- التعليم .

- الإدارة .

- الأسرة .

- القيم و الأخلاق .

و في جميع هذه الحالات، سنحتاج أساسا إلى :

* رؤية مستقبلية للجنس البشري .

* رؤية مستقبلية لمصر بالتحديد (اعتمادا على تحديد خريبتها الحضارية الراهنة) .

* استراتيجية عامة لإعادة البناء .

* استراتيجيات نوعية، و خطط طويلة وقصيرة المدى ، تضبط إيقاع عمليات إعادة البناء في كل مجال، و الانسجام الضروري بينها .

* * *

كلمة أخيرة

ليس هناك من سبيل آخر أيسر أو أقصر، إذا انتوينا أن نتجاوز التخلّف الذي نتخبّط فيه حاليا، و نلحق بركب التطور الذي يتيح لنا أن نعبّر أبواب عصر المعلومات .. و لا تصدّقوا من يقول لكم غير هذا .

لقد تخلفنا عن اللحاق بركب عصر الصناعة، لأننا كنا نخضع لاستعمار في صميم بنية المجتمع الصناعي ..

تخلفنا رغما عنّا في الماضي .. فهل نتخلف اليوم ثانية بإرادتنا؟! .

راجي عنايت

نوفمبر 2008

الاقتصاد

بين الزراعة، و الصناعة، و المعلومات

<u>مجتمع</u> <u>المعلومات</u>	<u>مجتمع</u> <u>الصناعة</u>	<u>مجتمع</u> <u>الزراعة</u>	
<u>المعلومات</u> : رمزية، غير محدّدة	<u>آلات و خدمات</u> : ملموسة ، محدّدة الاستخدام	<u>الأرض</u> : ملموسة، محدّدة الاستخدام	<u>رأس</u> <u>المال</u>
<u>رمزية إلكترونية</u> : بطاقات الانتمان	<u>رمزية محسوسة</u> : ورقية	<u>محسوسة</u> : سلع، أو معادن	<u>النقود</u>
متنوع وفقا للطلب بنفس التكلفة	على نطاق واسع لسلع نمطية متكرّرة	قطعة بقطعة حسب الطلب	<u>الإنتاج</u>
مؤسّسات مرنة ، لامركزية ، متنوعة الأشكال	مؤسّسات بيروقراطية مركزية، هرمية	تنظيم البشر و المعلومات محدود، و محليّ	<u>تنظيم</u> <u>العمل</u>

فهم اقتصاد المعلومات من أهم ضرورات إعادة بناء مصر

اقتصاد مجتمع المعلومات لا يشبه في شيء الاقتصاد الذي نتكلم عنه !

إذا ما كنا فعلا ننتقل من أساس للحياة، فرضته حاجات و مبادئ عصر الصناعة، إلى أساس جديد تفرضه ضرورات الانتقال إلى عصر المعلومات، فلا بد أن ندرك أمران أساسيان : أن المطلوب هو عمليات إعادة بناء وفق رؤية مستقبلية شاملة، وليس مجرد إصلاح أو تطوير أو تجويد أو ترقيع . و أن عمليات إعادة البناء في مجالات حياتنا المختلفة لا تكون منعزلة، بل متبادلة التأثير بشكل قوي . و إذا كنا سنتكلم عن مبادئ عمليات إعادة البناء في مجال الاقتصاد، فلا يجب أن ننسى ارتباطها الوثيق بعمليات البناء في : التعليم و نشاط البحث العلمي و التكنولوجيا، و الممارسة السياسية، و الإعلام . لذلك أشرت إلى أهمية الرؤية المستقبلية الشاملة، التي ستكفل لنا تحقيق التوازن و الانسجام بين مختلف عمليات إعادة البناء .

و سنطرح فيما يلي من حديث، المعالم الرئيسية لاقتصاد مجتمع المعلومات، و المفاتيح الأساسية التي سنتيح لنا أن نلحق بحركة الاقتصاد العالمي المتسارعة . و في هذا، نستفيد كثيرا من أفكار و آراء المفكر المستقبلي المتميز ألفن توفلر، خير من تكلم عن مجتمع المعلومات بفهم و موضوعية و إحاطة .

المعرفة كبديل نهائي

العناصر الأساسية للإنتاج في اقتصاد عصر الصناعة، الذي ساد لما يزيد عن قرنين من الزمان، كانت الأرض و العمالة و المواد الخام و رأس المال . علينا بداية معرفة أن هذا لم يعد ساريا، و أن نتأمل جيدا العناصر الجديدة للإنتاج في عصر المعلومات .

عندما أقول هذا، قد يجد قبولا عند البعض . و لكن الذي يصعب تقبله هو القول بأن المعرفة هي العنصر الإنتاج الأساسي في مجتمع المعلومات .. ومع ذلك فهذه حقيقة أساسية علينا أن نفهمها و نهضمها . فالمعرفة، بمعناها الواسع، الذي يتضمن البيانات و المعلومات و الصور و الرموز و الثقافة و الأيديولوجيات و القيم، هي المورد المحوري في اقتصاد عصر المعلومات .

و الوصول إلى البيانات و المعلومات و المعارف المناسبة، يساعدنا على اختزال كلّ المدخلات الأخرى، التي اعتمدنا عليها تاريخيا في خلق الثروة . هل يمكن أن يقبل العاملون في مجال الاقتصاد عندنا مثل هذا الكلام ؟ .. على أي حال، هذا فهم ضروري لكنه جديد و صعب القبول، و فكرة بزوغ المعرفة كبديل نهائي للمدخلات التقليدية، تلاقي قصورا في الفهم، لدى معظم رجال الاقتصاد و المحاسبة، ليس عندنا فقط و لكن

في عديد من المجتمعات النامية و المتطورة، نتيجة لصعوبة إخضاع المعرفة للتقنين الذي تعودوا على فرضه بالنسبة للأرض أو رأس المال أو العمالة .

هذه فكرة أساسية، يكمن فيها جوهر ثورة اقتصاد الغد .

لو تأملنا قليلا، لاكتشفنا أن الأرض و العمالة و المواد الخام - و ربما رأس المال أيضا - يمكن أن ننظر إليها باعتبارها موارد محددة . بمعنى أنني إذا استخدمت قطعة من الأرض فلن يمكن لأحد آخر أن يستخدمها في نفس الوقت، و نفس الشيء ينسحب على العمالة و المواد الخام و رأس المال .

و على العكس من ذلك، فالمعرفة لا تكون قابلة للاستهلاك بالنسبة لجميع الأغراض .

خط التجميع الذي شاع في عصر الصناعة لا يمكن أن يستخدمه سوى مستثمر واحد، و كذلك فرن صهر المعادن، لكن المعرفة ذاتها - بطبيعتها - يمكن أن تستخدمها شركتان في وقت واحد، و يمكن لهاتين الشركتين أن تستخدمتا تلك المعرفة بالذات لتوليد المزيد من المعارف .

هذا طرح منطقي، و لكنه صعب القبول بحكم عادات التفكير الراسخة . المهم، و الذي يجب أن نتذكره، هو أن النظرة الاقتصادية لعصر الصناعة التي قامت على المدخلات المحددة الاستخدام و المستهلكة، لا يمكن تطبيقها على اقتصاديات مجتمع المعلومات .

عصر غير الملموس

كيف كنا - و ما زلنا - نقيّم أي شركة من الشركات ؟ . كان التقييم - و ما يزال - يقاس بالأصول الملموسة المحسوسة للشركة، مثل المباني و الأرض التي تقوم عليها، و الآلات و البضائع و المخازن . غير أن هذا لا ينسحب تماما على تقييم النشاط الاقتصادي في عصر المعلومات . ذلك لأنّ قيمة الشركة في مجتمع المعلومات تكمن، بشكل متزايد، في قدرتها - و أرجو ألاّ نندشش - على اكتساب و توليد و توزيع و تطبيق المعارف، استراتيجيا و علميا .

الشركات الكبرى الناجحة في عالم اليوم، تعتمد بشكل متزايد على الأفكار، و الرؤى، و المعلومات، التي في رؤوس العاملين بها، و فيما تتحكّم فيه من بنوك المعلومات، و براءات الاختراعات .. و ليس على ما تمتلكه من الشاحنات أو خطوط التجميع أو الأراضي أو المواد الخام التي في مخازنها، إلى آخر تلك الأصول المادية، التي كنا نفتقر على التعامل معها طوال سنوات عصر الصناعة .

الذي يجب ان ننتبه إليه، و نحن نعيد بناء اقتصادنا وفق احتياجات عصر المعلومات، هو أن رأس المال نفسه يصبح - بشكل متزايد - قائما على أمور غير ملموسة أو مادية .

تنويع البضائع، و ليس النمطية

من الظواهر التي تشكّل على أساسها اقتصاد عصر الصناعة، ما أتاحتها المصانع من القدرة على إنتاج ملايين السلع النمطية المتطابقة، بأقلّ تكلفة . و هو ما نطلق عليه الإنتاج على نطاق واسع جدا، أو جماهيري (ماس بروداكشن) . و كان هذا عنصرا أساسيا في الاقتصاد الصناعي، و صنع هو و التوزيع على نطاق واسع، السوق التي عرفها عصر الصناعة، و التي تختلف تماما عن سوق عصر الزراعة . لقد انتقلت نمطية أو جماهيرية الإنتاج الصناعي بعد ذلك، إلى كلّ شيء في المجتمع الصناعي : التعليم الجماهيري النمطي، و الإعلام الجماهيري، و الديموقراطية النيابية الجماهيرية، التي تقوم على تمثيل الجماهير النمطية في اتخاذ القرارات .. لكن هذا تعيّر و يتعيّر .

لقد كانت الحكمة في الإنتاج النمطي المتكرّر، هو أنّه أقلّ تكلفة، من تقديم تنوّع من المنتجات يرضي أذواقا مختلفة . لقد قاد الاعتماد على الكمبيوتر و الإدارة الرقمية و الروبوت في الإنتاج، إلى إمكان تنويع المنتجات بشكل كبير للغاية، دون زيادة تذكر في تكلفة الإنتاج . لقد أمكن الرجوع إلى ظاهرة إيجابية في الإنتاج خلال عصر الزراعة، هي الإنتاج حسب الطلب، و الذي كان الحرفي يقوم فيه بصناعة المنتج خصيصا لفرد بذاته، و وفقا لطلبه .. الأمر الذي أوقفته الآلة الضخمة بإنتاجها النمطي .

هذه التكنولوجيا المعلوماتية الجديدة، أسفرت عن نتيجة ثورية، يمكن أن نطلق عليها تعبير " لا جماهيرية الإنتاج الجماهيري " .. أو التنويع في الإنتاج وفقا لطلب مستهلكين متنوّعي المشارب و الأذواق و الاختيارات . وقد ينشأ هنا تساؤل : كيف و لماذا تنوّعت تلك الكتلة النمطية من الجمهور ؟ .

الأصل في البشر أنّهم متنوّعون . غير أن احتياجات الاقتصاد الصناعي اقتضت قولبة البشر، على شكل أحاد نمطية، يمكن لمن يديرها أن يتوقّع استجاباتها و حدود مطالبتها . لكن، عندما تفجّرت ثورة المعلومات، نتيجة لشبوع التكنولوجيا المتطوّرة للاتصال و المعلومات، اتّسع مجال المعلومات و المعارف التي يمكن للفرد أن يصل إليها، وتباينت استجابات الأفراد وفقا لتباين اختياراتهم من المعلومات و المعارف المطروحة، فحدث هذا التباين و التنوّع في المطالب و الأمزجة و الأذواق .

لقد تنوّعت السلع نتيجة لاعتماد الشركات على التكنولوجيات الذكية، وفقا لرغبات المستهلكين . كذلك تنوّعت و تعدّدت و تشرذمت الأسواق الجماهيرية الكبرى التي عرفها عصر الصناعة .. و أيضا تنوّعت القنوات التي تتدفّق منها السلع .

لقد بدأنا نرى تنوّعا متزايدا من المحال المتخصصة - غير الضخمة - و البوتيكات الصغيرة، بالإضافة إلى تجمّعات البيع الكبيرة (المول)، و نظام التسوّق الإلكتروني عن طريق الكمبيوتر أو التلفزيون أو البريد المباشر .. إلى غير ذلك من الأنظمة المتنوّعة، غير النمطية .

هذه خاصية أساسية في اقتصاد مجتمع المعلومات، يجب أن ندخلها في اعتبارنا و نحن نعيد بناء اقتصادنا، لينسجم مع الاقتصاد العالمي، و يستفيد منه .

* * *

خواطر حول اقتصاد المعلومات (2)

أهم عنصرين في المؤسسة الاقتصادية الجديدة
العمّال، و المستهلكون

نتيجة للأثر الكبير الذي تحدثه التغيرات المجتمعية، المصاحبة لعصر المعلومات، في المجال التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية، يمكننا أن نحصره في أربعة عناصر أساسية: توافق المؤسسة مع بيئتها الخارجية، وتبني هياكل تنظيمية جديدة، وإعادة النظر في العقائد التي حكمت المؤسسة في عصر الصناعة، ثم الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي

أولاً: توافق المؤسسة مع بيئتها الخارجية

بناء أي شركة أو مؤسسة يجب أن يكون مناسباً لبيئتها الخارجية، وليس لبعد واحد من أبعاد هذه البيئة. العديد من رجال الأعمال والاقتصاديين والمخططين يعتمدون في تعريفهم بيئة المؤسسة على الاصطلاحات الاقتصادية الضيقة.. بينما الأمر يجب أن يكون على غير ذلك. لا بد عند تعريف بيئة المؤسسة أن ندخل في الاعتبار تنوعاً واسعاً من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من العوامل التي اعتدنا تجاهلها. الذي يتصدى لوضع استراتيجية المؤسسة، عليه أن يرصد أفقاً واسعاً

ثانياً: تبني هياكل تنظيمية جديدة

لقد تغيرت بيئة المؤسسة بسرعة، وبشكل جذري، خلال العقود الماضية، بحيث أصبحت التصميمات والهياكل التي تستهدف النجاح في البيئة الصناعية، تكاد أن تكون غير صالحة بالمرّة هذه الأيام. ولهذا، فعلى قادة العمل، أو أولئك الذين يضعون استراتيجيات المؤسسة، أن يكتشفوا التصميمات والهياكل التي مضى زمنها، وأن يسارعوا إلى تغييرها، قبل أن تقود إلى هدم المؤسسة

ثالثاً: عقائد أساسية جديدة

التغيرات السابقة التي تحدثنا عنها، تعني أن العديد من العقائد الأساسية حول المؤسسة - تلك التي كانت قابلة للتطبيق والنجاح في الماضي - يجب أن يعاد امتحانها. باعتبار أن العقائد إذا فقدت صلاحيتها، قادت إلى توجيه السياسات التي تلتزم بها المؤسسة إلى الطريق الخاطئ

علينا أن نناقش اليوم انطباعاتنا الأساسية حول العديد من الأشياء: التوحيد القياسي، والنمطية، واقتصاديات الضخامة، والتكامل الرأسي، ونوع حوافز العاملين، ومدى كفاءة الإنتاج والتوزيع على نطاق واسع، وحقائق ما يفصله الزبائن ويطلبونه أكثر من غيره، ثم طبيعة التسلسل الرئاسي لهرم السلطة الذي تبني عليه المؤسسة نظمها

رابعاً: نماذج تخطيط متعددة الأبعاد

لم يعد ممكناً أن نعتمد على المؤشرات المعزولة، سواء كانت صغيرة أم كبيرة. ففي زمن التغيير السريع، يكون الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي، القائم على استكشاف المؤشرات الخطية الأحادية خادعاً بطبيعته. هذا بالإضافة إلى أن هذا القصور الذي يتسم به الاعتماد على المؤشرات الخطية الأحادية المعزولة، يتضاعف إذا ما كانت المؤشرات محصورة في نطاق العوامل الاقتصادية أو السكانية

الذي نحتاجه اليوم عند التصدي للتخطيط، يتجاوز الاقتصاد على مؤشرات معزولة عن بعضها البعض، إلى الاعتماد على نماذج متعددة الأبعاد، يدخل في اعتبارها التأثيرات المتبادلة للقوى التكنولوجية والاجتماعية والسياسية، وحتى الثقافية، جنباً إلى جنب مع الاقتصاد

نماذج التنظيمات الإدارية

عندما نتكلم عن مستقبل التنظيمات الإدارية، لا يجب أن نتصور حديثنا ينصب على شيء سيحدث في المستقبل.. فحقيقة الأمر أن عالم اليوم حافل بالتجارب التي تتم - شرقاً وغرباً - للبحث عن الهياكل الإدارية التي تتحقق فيها الاشتراطات التي أوردناها، أكثر من غيرها، والتي تتمتع بخاصية الاستجابة للتغيرات، التي يفرضها عصر المعلومات. ومن بين هذا الكثير

فريق العمل الصغير

أكثر بدائل النظام الإدارة المركزي البيروقراطي انتشاراً هو نموذج فريق العمل الصغير، المرن، سريع الحركة، المتضمن لجميع الكفاءات الضرورية المطلوبة. يشيع هذا النموذج في صناعات عصر الصناعة التقليدية، وفي صناعات عصر المعلومات الجديدة، في نفس الوقت. تراه شائعاً في مصانع السيارات بديترويت، وأيضاً في شركات الإلكترونيات بوادي السليكون

لقد اكتشف خبراء الإدارة، أن الناس يحبون العمل في الفريق الصغير المتكامل، والذي يضم الخبرات الهندسية والصناعية، وخبرات التسويق.. على رأسه مدير، أو قائد عمل، يتصل مباشرة بالقيادة العامة للمؤسسة، دون المرور على أي إدارات وسيطة

التنظيم البيولوجي

هذا التنظيم الإداري ابتكرته شركة منيسوتا للتعددين و الصناعة " ثري إم "، لمواجهة بيروقراطية الهيكل الإداري التقليدي . و هو يعتمد في جوهره على فريق العمل الصغير، و لكن كلما راج منتج من منتجات إحدى فرق العمل الصغيرة هذه، انسلخ عن ذلك الفريق، فريق جديد يتخصص في ذلك المنتج، على أن يواصل الفريق الأصلي مهماته الأصلية . و هذا يعني أن الفرق الصغيرة تتوالد بيولوجيا .

نموذج الزمالة

في كثير من المؤسسات، يترك الخبراء الحرفيون المتفوقون مواقعهم، بهدف ترقيةهم إلى وظائف إدارية أعلى، تتضمن المزيد من السلطة و النفوذ و المال و المزايا، بعيدا عن المجالات التي تفوقوا فيها . و هذا، يحرم الخبير من عمله يحبه، و يوجب على المؤسسة أن تبحث لها عن بديل له، و يضاعف من وظائف الإدارة العليا التي لا تتصل مباشرة بالإنتاج

منذ أكثر من خمسين سنة، قامت شركة " أي بي إم "، باعتماد نظام الزمالة، الذي يتيح للمهندس - على سبيل المثال - أن يظل مهندسا، و مع ذلك يتردد ارتفاع مرتبه، و تزيد سلطته في الشركة، و تتضاعف امتيازاته، دون انتزاعه من مجال تفوقه، و تحميل الشركة أعباء إدارية لا تكون في مصلحتها

التنظيم الشبكي

و هذا النموذج يعتمد أيضا على فريق العمل الصغير، و يتزايد الأخذ به حاليا، بعد أن ظهرت إيجابياته، خاصة بعد أن طبقت شركة جور و شركاه لصناعة النسيج

الموظف في الشركة يطلق عليه اسم " الشريك "، و التعامل بين أي شريك و آخر يتم بشكل مباشر، و من خلال شبكة اتصالات أفقية و رأسية . أما القيادة، فتتبع بين " الشركاء " بشكل طبيعي، من خلال الصفات التي تتجسد أثناء العمل . و كل شريك يختار المهمة التي يتصدى لإنجازها، عملا بشعار " الأهداف يضعها أولئك الذين يكون عليهم تحقيقها " . أما مرتب الشريك، فينمو وفقا لمدى إنجاز أهدافه

مستقبل الإدارة

من واقع المؤشرات العامة للتحوّل إلى مجتمع المعلومات، يمكننا أن نستنبط أهم معالم مستقبل الإدارة أولا: على كل مؤسسة أن تعيد اكتشاف نفسها، و وظيفتها و كيانها، و الوصول إلى رؤية مستقبلية خاصة بها

ثانيا : التحوّل من إنتاج السلع المادية إلى صناعة المعلومات و الخدمات، يشيع العمالة العقلية المبتكرة. و أهم عنصرين في المؤسسة الجديدة هما البشر : العاملون فيها، و المستهلكين لإنتاجها

ثالثا : صرف النظر عن التنظيم الهرمي البيروقراطي، و الانتقال إلى المجموعات الشبكية القاعدية المتكاملة، مع تقليص الإدارة الوسيطة بالاعتماد على الكمبيوتر . و هذا يتضمن انقضاء النمطية في ساعات العمل، و تنوع ساعات و أماكن العمل بالنسبة للعاملين في المؤسسة

رابعا : ضخامة المؤسسة التي كانت السبيل إلى الكفاءة العالية، أصبحت الآن عائقا كبيرا، يدفعنا إلى المزيد من الاعتماد على فريق العمل الصغير

خامسا : نتيجة لتسارع المعلومات و المعارف، تغيّرت طبيعة العملية التعليمية، و أصبحت حياة الفرد فترات متعاقبة من التعليم و العمل و التدريب و إعادة التدريب . و هذا يضع على عاتق المؤسسة الاقتصادية دورا أساسيا في عمليات التعليم و التدريب، ممّا يجعل المؤسسة الاقتصادية، في المستقبل، تتضمن من وسائل التعليم و التدريب، كما لو كانت لها جامعتها الخاصة

* * *

خواطر حول اقتصاد المعلومات (3)

من إقتصاد العمالة ..
إلى إقتصاد الفسيفساء

على مدى سنوات عصر الصناعة، كانت ضخامة المؤسسة تعني المزيد من القدرة التنافسية، و تقود إلى المزيد من النجاح و الراج . و قد بقي هذا الاعتقاد سائدا، حتى بعد أن بدأ عصر الصناعة إنسحابه، مفسحا السبيل لعصر المعلومات، بإقتصاده القائم على أسس جديدة، قد تتناقض مع ما ساد عصر الصناعة.

ومع ذلك، ففي خلال السنوات العشر الماضية، شهدت الدول الصناعية الكبرى تضاعفا في عمليات الاندماج بين المؤسسات الاقتصادية الكبرى، بهدف الوصول إلى المزيد من الربح . في الولايات المتحدة الأمريكية، رأينا تصاعدا في عمليات الاندماج بين الشركات الكبرى . ففي عام 1985، اشترت شركة جنرال موتورز، أكبر صناعة سيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، حق التحوك في شركة هيوجز لصناعة الطائرات، و دفعت مقابل ذلك ما يصل إلى 4,7 بليون دولارا . و في ذلك الوقت، كان هذا هو أكبر قدر من المال يدفع في شراء مؤسسة ما . و في عام 1988، بلغ عدد حالات الاندماج و الإستيلاء 487 حالة، جرى فيها دفع ما يصل إلى 227 بليون دولاراً .

الربح و المراوغات الجمركية
في البداية، كان الأمر قاصرا على الولايات المتحدة، ثم بدأنا نسمع عن اندماجات بين شركات أمريكية وأوربية و يابانية . و الأمثلة على ذلك كثيرة، من بينها إستيلاء شركة بريدجستون الأمريكية على شركة إطارات فاير ستون . و ابتلاع شركة سارالي لشركة اكزو الهولندية، و إستيلاء شركة كادبوري شويبيس الإنجليزية على شركة بولان الفرنسية للشيكولاته . و شراء شركة هاشيت الفرنسية لشركة جروليار الأمريكية، و أيضاً، شراء شركة سوني اليابانية لشركة كولومبيا للصناعات السينمائية .

قام العديد من هذه الاندماجات أساسا لتحقيق الربح السريع، أو لإستغلالها في المراوغات المالية و الجمركية، و إن قام بعضها على أسس إستراتيجية .

و عند إندفاع أوروبا إلى تكامل السوق الأوروبية، اندمجت العديد من الشركات الكبرى، على أمل إستثمار السوق الأوروبية المشتركة في حماية نفسها من محاولات الشركات الأمريكية و اليابانية العملاقة .

وهم العملاقة

ما الذي يقود إليه هذا ؟ . إذا إقتصرت نظرنا على حجم التمويل، فإن حركة الاندماجات المتنامية هذه قد تقودنا إلى تصوّر قوّة إقتصاد الغد محكومة بعدد من عمالقة الإقتصاد . إلا أن هذا يعتبر تبسيطا مخلأ، بعيدا عما يجري فعلاً . و يطرح ألفن توفلر ثلاثة أسباب لذلك :

أولاً : نحن نرتكب خطأ إذا افترضنا أن هذه المؤسسات العملاقة ستبقى على حالها، دون أن تنفرط . لقد ثبت من واقع عمليات الاندماج السابقة، أن ذلك الاندماج تعقبه، بسنوات قليلة، موجات من التفكك و التشرذم . في بعض الأحيان، يرجع ذلك إلى أن الأسواق المتوقعة تكون قد تبخّرت، أو إلى أنه قد تمّ الإعتماد على إستراتيجيات خاطئة . و من ناحية أخرى، تتم بعض الاندماجات في كيانات كبرى، و في نيّة أصحابها، منذ البداية، أن يعقب هذا الاندماج، إعادة توزيع الكيان الكبير الجديد على كيانات صغيرة .

ثانياً : إننا نشهد اليوم إنفصلاً متنامياً بين عالم المال، و عالم الإقتصاد (الحقيقي)، الذي تتم فيه عمليات إنتاج و توزيع المنتجات و الخدمات . في نهاية الثمانينيات، وبعد أن إصطدم سوقان من أسواق المال، ثبت أنه في الإمكان - في بعض الأحيان - أن تنهار أسواق المال مؤقتاً، دون أن يؤثر ذلك بشكل فعال على العمليات الإقتصادية الفعلية . و لعل مرجع ذلك إلى أن رأس المال نفسه يصبح، بشكل متزايد، أقل أهمية وليس أكثر، من إقتصاد إنتاج الثروة .

ثالثاً : لم يعد الحجم الكبير يقود، بالضرورة، إلى تعاضد القوّة . فالعديد من الشركات العملاقة، تتحوك في موارد قوّة هائلة، لكنها لا تستطيع تحريكها بشكل فعال . و هذا، هو الدرس الذي تعلّمته الولايات المتحدة الأمريكية في فييتنام، ثم تعلّمته ثانية في الصومال .. و هو نفس الدرس الذي تعلّمه الإتحاد السوفييتي في أفغانستان . و الخلاصة، أن ضخامة الكيان لم تعد ضمانا للنصر .

فسيفساء القوّة

لكي نعرف كيف سيتم توزيع القوّة في أي صناعة أو نشاط إقتصادي مستقبلاً، يلزمنا أن نتأمل العلاقات، و ليس مجرد البنيات التي تقوم بالنشاط .

عندما نفعل ذلك، سنكتشف تناقضاً مدهشاً . ففي نفس الوقت الذي تتورّم فيه بعض المشروعات والشركات من حيث الحجم، نشهد حركة مضادة قوية، تستهدف تفتيت المشروعات الكبرى إلى وحدات أصغر فأصغر . يحدث هذا، مع تصاعد تشجيع المشروعات الصغيرة . و هذا يعني أن تركيز القوة، لا يشكل سوى نصف القصة فقط . إننا لانمضي إلى ظاهرة وحيدة، بل إلى توجّهين متعارضين بشكل دراماتيكي، يضمّهما تركيب واحد .

يقود الدور الجديد للمعرفة في المجالات الاقتصادية، إلى شكل جديد من أشكال القوة، هو فسيفساء القوة .. إننا نمضي من الكيان الضخم، إلى الكيان المركّب من كيانات صغيرة مختلفة و متنوّعة، على شكل الفسيفساء، أو الموزاييك . و لعل ما قاد، عملياً، إلى تأكيد ذلك، ما حدث في الثمانينيات، بينما وصلت موجة الإندماجات إلى أوجها، عندما اكتشف رجال الأعمال ما أطلقوا عليه " مركز الربح " .

مراكز الربح و الكمبيوتر

لقد إندفعت الشركات - بكل حماس - إلى تقسيم أنفسها إلى عدد كبير من الوحدات . و طلبت الشركة من كلّ وحدة أن تعمل كما لو كانت مشروعاً اقتصادياً صغيراً مستقلاً . و هكذا، بدأ التحوّل في الشركات والمؤسسات العملاقة، من البناء الداخلي الضخم المركّب، إلى نوع من الفسيفساء التنظيمي الذي يضم عشرات - وأحياناً مئات - الوحدات المستقلة الصغيرة . لكن الثابت، هو أن قلة صغيرة من المديرين هي التي أدركت أن هذا التنظيم الجديد، يستمدّ صلاحيته و قوته من التغيّرات التي طرأت على نظام المعرفة . و من الصعب القول بأن فكرة إنشاء مراكز ربح صغيرة داخل المؤسسة الكبيرة، كانت جديدة . إلا أن هذه الفكرة كانت تواجه مقاومة كبيرة، في عصر ما قبل شبكات الكمبيوتر، لأنّها كانت تعني، من وجهة نظر الإدارة العليا، إنتقاصاً لقدرتها على التحكم في الأمور . و حتّى بعد ظهور أجهزة الكمبيوتر الضخمة (المينفرم) على الساحة، كان من الصعب على إدارة الشركات أن ترصد العمليات التي تقوم بها الأعداد الكبيرة من "المراكز" ذات المسؤولية الخاصة .

الكمبيوتر الشخصي، هو البطل

لم يبدأ إنتشار فكرة مراكز الربح بشكل سريع و واسع، إلا بعد ظهور الكمبيوتر الشخصي . لكن الأمر كان متوقفاً على شرط آخر، و هو أن تدخل أجهزة الكمبيوتر الصغيرة العديدة هذه في شبكة واحدة، تربط بينها، و تربط في نفس الوقت - بينها و بين الجهاز الرئيسي الكبير، عند قمة المؤسسة . بمجرد أن حدث ذلك، في الثمانينيات، إكتسب مضمون مراكز الربح دفعاً هائلاً . عندما شاعت أجهزة الكمبيوتر الشخصية فوق مكاتب العاملين داخل الشركة، لم يكن أي جهاز منها يتصل بأي جهاز آخر . و قاد ذلك إلى تحوّل القوة في المؤسسة إلى أسفل . صغار المديرين و الموظفين، و قد تسلّحوا بهذا الجهاز العجيب، ذاقوا طعماً جديداً للقوة لم يعرفوه من قبل، و مارسوا نوعاً من الإستقلال كان جديداً عليهم .

لكن، بمجرد أن إرتبطت الأجهزة الصغيرة، بجهاز الكمبيوتر المركزي للمؤسسة (المينفرم)، حتّى أتاح ذلك للقيادة، عند القمة، متابعة ما يجري في الوحدات الصغيرة القاعدية، خطوة بخطوة . لقد أصبح بإمكان مراكز الربح الصغيرة أن تعمل بحرية، كما أتيح للقيادة أن تتابع ما يجري، و تتحكّم فيه . تعميق الفجوة بين المال و العمل

و هكذا، قادت ثورة المعلومات إلى تعميق الفجوة بين المال و العمل . و جعلت من الممكن المضي في التركيز المالي، مع خضوع قوّة العمل لعملية توزيع، و هبوط في التركيز .

إلا أن مراكز الربح، مازال العديد منها، في الوقت الراهن، مجرد صورة محاكية للمؤسسة الأم . ونتيجة لهذا، تم تخريج جيل جديد من البيروقراطيين الصغار، من بطن البيروقراطية الأم . و لا يمكن لهذا أن يستمرّ، في إطار المؤسسة المرنة، التي يستوجبها النظام الاقتصادي الجديد . فالجانب التنظيمي لأي مؤسسة كبرى، يقود إلى الإعتراف بالتباين و الإختلاف، و بأهمية أن تشكّل الوحدات الصغيرة داخل المؤسسة، نوعاً من الفسيفساء متباين الشكل و القوة .

و خلاصة القول، أننا نتحرّك من نظام تسلسل رئاسات، يعتمد على تركيز السلطة و القوة عند القمة، و تحكّمه تنظيمات مركزية قليلة التنوع، إلى فسيفساء متنوع الأشكال و الألوان من القوة و التنظيم.

تسطيح الهرم البيروقراطي

غير انه من المهم الإنتباه إلى أن نظام تسلسل الرئاسات التقليدي داخل المؤسسة، يتغيّر هو الآخر . فبالإضافة إلى

مراكز الربح، شهدت الثمانينيات ما يصح أن نطلق عليه " تسطيح الهرم البيروقراطي "، أي إقتراب قمته من قاعدته . و قاد هذا إلى ما يعرف باسم " مذبح الإدارة الوسيطة " . و كما في حاة التحول إلى مراكز الربح، جاء هذا التغيير أيضاً نتيجة للحاجة إلى ضمان التحكم في نظام المعرفة في المؤسسة .

بمجرد أن بدأت الشركات في التخلص من إدارتها الوسيطة، بدأ المدبرون و الأكاديميون و رجال الإقتصاد، الذين تغنوا من قبل بروعة الضخامة، بدأوا بتغرلون في جمال الصغير، و يتحدثون عن خلل إقتصاديات الضخامة .

الذي بدأ واضحاً، هو أن الإدارة - على مستوى القيادة - لم يعد بإمكانها أن تنتظر عملية تحليل المعلومات و المعارف، التي تتم خطوة بخطوة في المستويات الأدنى، و التحرك البطيء للرسائل عبر سلسلة الرئاسات . لقد أخذت المعرفة تنتقل بشكل فوري من كمبيوتر لآخر، فتزايد الإحساس بأن كتلة الإدارة الوسيطة قد أصبحت عائقاً و عنق زجاجة، أكثر منها أداة ضرورية لإتخاذ القرارات السريعة .

خفض النفقات..من أين ؟

في وجه ضغوط المنافسة، و التهديد باستيلاء الشركات المنافسة على الشركة، بدأ المدير، الذي كان قانعا بالبنية الأساسية العتيقة، في البحث المستميت عن وسائل جديدة لخفض النفقات و التكاليف .

أول ردود الفعل - المتكررة - في مجال خفض النفقات، كان تقليص المشروع، و إلقاء العاملين في الشارع، دون الإنتباه - في أغلب الأحيان - إلى أن هذا يعتبر عبثاً في النظام المعرفي، الخاص بهذا المشروع . في هذا، يقول بروفيسور هارولد أوكلاند، من جامعة بيس، و أحد خبراء تخفيض القوى العاملة، أن العديد من عمليات خفض النفقات بتوفير البشر، تقود إلى خفض الإنتاجية، للسبب المذكور .

غير أن التخلص من الإدارة الوسيطة، كان في معظم الأحيان هو السبيل إلى إعادة إقامة البنية الأساسية للمعلومات في الشركة .

لقد ظهر أن العديد من واجبات الإدارة الوسيطة غير الإبتكارية، يمكن أن تتم بشكل أفضل و أسرع عن طريق شبكات أجهزة الكمبيوتر، و أجهزة الإتصال الأخرى . و تقدّر شركة (أي.بي.إم) لإنتاج أجهزة الكمبيوتر، أن مجرد جانب من شبكتها الإلكترونية الداخلية، التي باسم (برفس)، يقوم بعمل كان يتطلب جهد 40 ألف من العاملين على مستوى الإدارة الوسيطة .

* * *

عندما ننشئ مراكز الربح، و نسعى إلى تسطيح هرم الإدارة البيروقراطي، و نتحول من الكمبيوتر المركزي الضخم إلى شبكة أجهزة الكمبيوتر الصغيرة، التي تتصل ببعضها البعض، و تتصل - في نفس الوقت - بالكمبيوتر المركزي .. عندما نفعل ذلك، نحول قوة المؤسسة من كيان عملاق وحيد، إلى فسيفساء من القوى و الأشكال التنظيمية .

و مرة أخرى، نرى كيف تفيد الرؤية الشاملة، غير الجزئية، و غير الأحادية، في فهم العلاقات الوثيقة بين ثورة المعلومات، و إنجازاتها التكنولوجية، و طبيعة العمل و الإنتاج في مؤسسات مجتمع المعلومات .

و كيف نحتاج بشدة إلى النظر للأمور بعين جديدة، و عقل منفتح، لكي نسرع إلى إعادة بناء مشاريعنا الإقتصادية على الأساس الجديد، الذي يقود إلى النجاح، و إلى الوقوف في وجه المنافسة العالمية المستعرة، التي سنرغم على دخولها بالكامل، في المستقبل القريب .

* * *

